الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5729.38
بتغير قدره
-180.53
3.05%

601 ألف دينار أرباح «العيد للأغذية» لـ 9 أشهر

أعلنت شركة العيد للأغذية (العيد) عن تحقيقها أرباحا بقيمة 601,6 ألف دينار ما يعادل 8,41 فلوس للسهم لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 2012/09/30، مقارنة بأرباح قدرها469,1 ألف دينار ما يعادل 6,56 فلوس للسهم للفترة المقارنة من 2011
وحققت الشركة ربحا قدره 189,3 ألف دينار ما يعادل 2,65 فلس للسهم لفترة الـ 3 أشهر المنتهية في 2012/9/30 مقارنة بأرباح قدرها 147,2 ألف دينار ما يعادل 2,06 فلس للسهم للفترة المقارنة من 2011.

في إحصائية صادرة عن «المالية» حصلت «الأنباء» عليها كشفت عن تحصيل 13,8 مليون دينار من البنوك

40,7 مليون دينار إيرادات ضريبية محصلة من الشركات في الكويت من بداية النصف الثاني لـ 2011 حتى نهاية النصف الأول لـ 2012

كشف إحصائية أعدتها إدارة الخضوع الضريبي والتخطيط في وزارة المالية من بداية النصف الثاني لعام 2011 حتى نهاية النصف الأول لعام 2012 ان التطورات والمستجدات التي طرأت على الشركات وإيراداتها جراء تطبيق القوانين الضريبية أظهرت ان المبالغ المحصلة من 649 شركة خاضعة لمرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 المعدل بقانون رقم 2 لسنة 2008 بلغت 40,758,334 دينارا موزعة على 9 أنشطة، مبينة ان شركات المقاولات الخاضعة لهذا القانون قامت بدفع 14,747,355 دينارا والشركات التجارية قد دفعت 1,202,787 دينارا والفنادق 420,634 دينارا والشركات الاستشارية قد دفعت 2,012,909 دينارا وشركات الخدمات دفعت 10,686,783 دينارا، فيما دفعت المطاعم العاملة في الكويت 1,946,087 دينارا ودفعت شركات الأزياء 3,928,713 دينارا وشركات الطيران قامت بدفع 11,485 دينارا فيما وصلت أرباح التوزيعات لجميعها نحو 3,906,082 دينارا.

علما بأن نص مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 المعدل بقانون رقم 2 لسنة 2008 ينص على ان تفرض ضريبة دخل سنوية على دخل كل هيئة مؤسسة تزاول العمل او التجارة وذلك على نشاطها في الكويت أينما كان تأسيسها ويحدد مقدار الضريبة وفقا لهذا القانون بنسبة 15٪ من الدخل الصافي الخاضع للضريبة ويعفى من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون أرباح الهيئة المؤسسة والناتجة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية سواء تمت مباشرة او عن طريق محافظ او صناديق استثمار كما يعفى الدخل الذي يحققه الشخص الطبيعي من مزاولة التجارة او العمل في الكويت ما لم يثبت انه يمثل حصة لهيئة مؤسسة.

وجاء في الإحصائية التي حصلت «الأنباء» عليها ان المبالغ المحصلة من الشركات الخاضعة لذات المرسوم السابق وذلك حسب الجنسية بلغ إجماليها 21,486,389 دينارا حيث جاء في الصدارة الشركات الأميركية بمبلغ دفعته قدر بنحو 10,474,511 دينارا وجاءت في المرتبة الثانية الشركات البريطانية بمبلغ وقدره 7,732,377 دينارا وتليها الشركات الألمانية بمبلغ وقدره 837,066 دينارا وتليها الفرنسية بمبلغ قدر بنحو 753,021 دينارا والشركات اليابانية بمبلغ وقدره 353,699 دينارا وشركات أخرى دفعت مبلغا وقدره 1,062,715 دينار.

وأشارت الاحصائية إلى الشركات الخاضعة للقانون رقم 19 لسنه 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية التي بلغ عددها 228 شركة حيث حصل منها مبلغ وقدره 31,317,856 دينارا موزعة على 9 أنشطة جاء في صدارتها البنوك التي دفعت نحو 13,811,757 دينارا وتليها مباشرة شركات الخدمات بمبلغ وقدره 9,113,056 دينارا وتليها الشركات الصناعية بمبلغ وقدره 2,966,863 دينارا ثم الشركات الاستثمارية بمبلغ وقدره 1,972,000 دينار وتليها الشركات العقارية بمبلغ وقدره 1,848,212 دينارا ومن بعدها شركات الأغذية بمبلغ وقدره 1,221,408 دنانير وشركات التأمين بمبلغ 342,350 دينارا والسوق الموازى بمبلغ 10,779 دينارا وأخيرا الشركات الخليجية بمبلغ وقدره 31,431 دينارا.

علما بأن نص القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية ينص على ان تفرض ضريبة بنسبة 2,5٪ من صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتساوي الشركات الخليجية العاملة بالسوق بها في فرض ضريبة بنسبة 2,5٪ من صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في البورصة ومساواة الشركات الخليجية العاملة بالسوق بها

تحصيل 1٪ سنوياً من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة بهدف دعم الميزانية العامة للدولة

30,3 مليون دينار إجمالي المبالغ المحصلة من 228 شركة كويتية مطبقة لقانون دعم العمالة و10,1 ملايين دينار إجمالي مبالغ محصلة من 1428 شركة مطبقة لقانون الزكاة والشركات المساهمة العامة والمقفلة

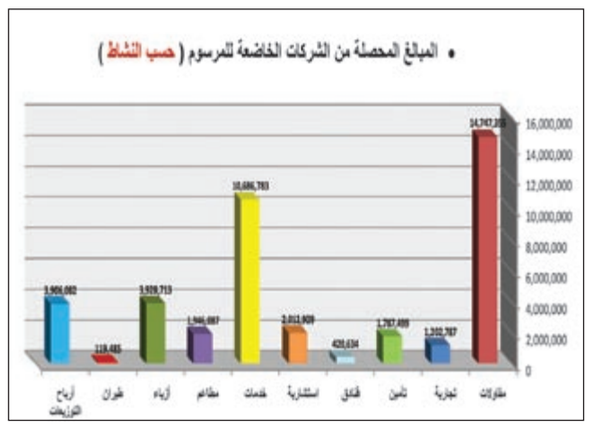

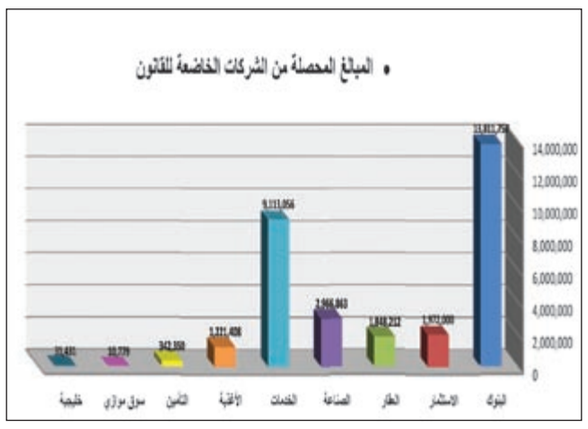

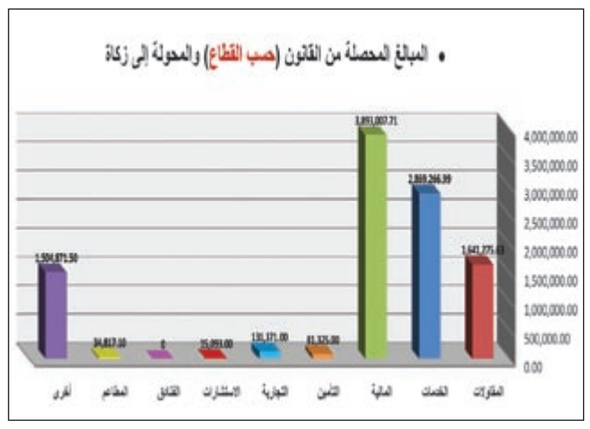

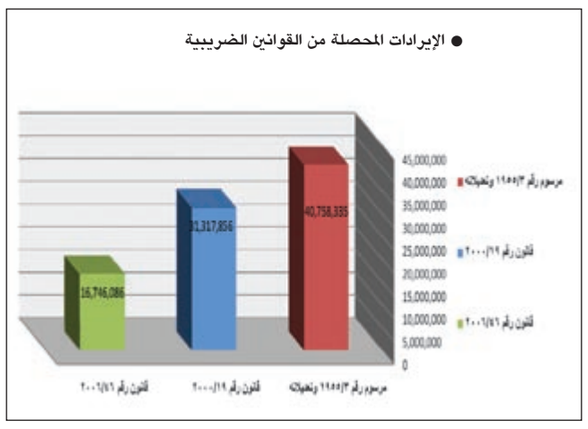

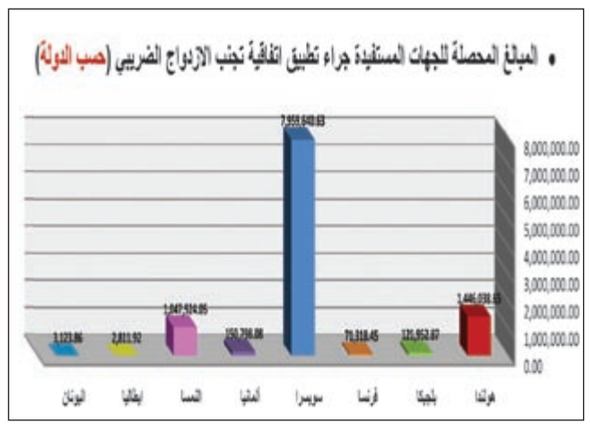

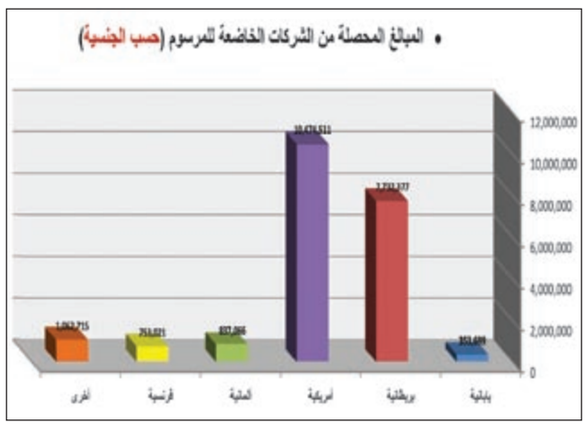

للمواطن الكويتي التي يكفلها الدستور في الكويت اما بالنسبة للشركات الخليجية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فهي تعامل معاملة الشركات الكويتية المدرجة في السوق طبقا للقرار الوزاري رقم 23 لسنة 2005 لما تحققه من أرباح عن نشاطها داخل الكويت.

وذكرت الاحصائية ان القانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة شمل عدد 1428 شركة، حيث تضمن إجمالي المبالغ المحصلة حسب القانون من الشركات حسب القطاع والمحولة إلى زكاة مبلغا وقدره 10,171,027 دينارا، جاءت الشركات المالية في مقدمتها بمبلغ قدر بنحو 3,893,007,71 دنانير ويليها الشركات الخدماتية بمبلغ وقدره 2,869,266,99 دينارا وبعدها شركات المقاولات بمبلغ وقدره 1,641,275,63 دينارا والشركات التجارية بمبلغ وقدره 131,371,00 دينارا وشركات التأمين بمبلغ وقدره 81,325,00 دينارا والمطاعم بمبلغ وقدره 34,817,10 دنانير وشركات الاستشارات بمبلغ وقدره 15,093,0 دينارا وأخيرا شركات أخرى ذات أنشطة متنوعة بمبلغ وقدره 1,504,871,50 دينارا.

أما المبالغ المحصلة حسب القانون السابق ذكره وذلك حسب القطاع والمحولة إلى خدمات عامة بلغت المبالغ المحصلة منها مبلغا وقدره 6,566,782 دينارا موزعة بالترتيب حسب القيمة المدفوعة على قطاع المالية بمبلغ وقدره 3,632,064,28 دينارا وقطاع الخدمات بمبلغ وقدره 1,683,376,82 دينارا وقطاع المقاولات بمبلغ وقدره 585,866,97 دينارا وقطاع التأمين بمبلغ 107,688 دينارا وقطاع التجارية بمبلغ 77,536,00 دينارا والمطاعم بمبلغ 62,393 دينارا والاستشارات بمبلغ 2,948,00 دينارا وأخيرا قطاعات اخرى بمبلغ 414,908,88 دنانير فيما لم يسجل قطاع الفنادق اي مبالغ قد دفعها عن ذات الفترة.

أما بالنسبة للمبالغ التي تم تحصيلها حسب القانون المذكور أعلاه حسب نوع الخدمة والمحولة إلى خدمات عامة فقد تصدر قطاع الخدمات الصحية المركز الأول من حيث القيمة التي دفعها بمبلغ وقدره 3,353,257,96 دينارا والخدمات التعليمية بمبلغ 3,149,346,8 دينارا وجاء قطاع التكافل الاجتماعي والشؤون الاجتماعية في المركز الثالث بمبلغ وقدره 27,169 دينارا والخدمات الدينية بمبلغ وقدره 19,482,5 دينارا والإسكان بمبلغ 8,452,66 دينارا والأمن والعدالة بـ 7,356 دينارا وأخيرا الزراعة والثروة السمكية قامت بدفع مبلغ وقدره 1,717 دينارا فيما لم يسجل كل من قطاع الدفاع والخدمات الاعلامية والمرافق والكهرباء والماء اي مبالغ تذكر في الاحصائية.

وحول المبالغ التي تم تحصيلها من الجهات المستفيدة جراء تطبيق اتفاقية الازدواج الضريبي حسب الدولة ذكرت الاحصائية ان دولة سويسرا جاءت في المركز الاول بمبلغ وقدره 7,959,640,63 دينارا تليها هولندا بمبلغ وقدره 1,446,038,65 دينارا والنمسا بمبلغ وقدره 1,047,924,05 دينارا ثم ألمانيا بمبلغ وقدره 150,798,081 دينارا ثم بلجيكا بمبلغ وقدره 121,952,87 دينارا وفرنسا بمبلغ وقدره 71,318,45 دينارا وايطاليا بمبلغ وقدره 2,811,92 دينارا واليونان بمبلغ وقدره 3,123,86 دينارا ليصل بذلك إجمالي المبالغ المحصلة الى مبلغ وقدره 10,803,608,54 دنانير، علما بأن الدول التي قامت بتوقيع الاتفاقيات الدولية خلال السنة المالية 2012/2011 فقد جاءت الدول الموقعة بشكل نهائي في اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار كل من كندا واليابان فيما وقعت بالأحرف الأولى في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي كل من لبنان وزامبيا وغيرغستان ورومانيا فيما وقعت بشكل نهائي دولة مقدونيا، علما بأن اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار في الكويت هي اتفاقية تتضمن مجموعة من المواد من شأنها تشجيع وتسهيل حركة الاستثمارات في كلا البلدين وتحمي تلك الاستثمارات في الدولة المضيفة من خلال اطر قانونية دولية ومحلية، كما تعزز العلاقات الاقتصادية وتسهل حركة رؤوس الأموال بين البلدين، اما اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي فهي تتضمن مجموعة من المواد من شأنها تخفيف الأعباء الضريبية ومنع الازدواج الضريبي للممول في حال مزاولته للنشاط في الدولتين المتعاقدتين كما تنمح ميزة لتبادل المعلومات الضريبية وتمنع التمييز في المعاملة الضريبية بين الممولين في الدولة المتعاقدة الواحدة إلى تحقيق جانب تحصيلها للوفورات المالية للجهات الاستثمارية والأفراد فيما يتعلق بالفوائد وأرباح الأسهم.

وأشارت الاحصائية إلى أن إجمالي الايرادات المحصلة من القوانين الضريبية حتى منتصف العام الحالي شملت الشركات الأجنبية بمبلغ وقدره 40,758,335 دينارا حسب مرسوم رقم 1955/3 وتعديلاته اما شركات دعم العمالة فقد بلغ إجمالي المبالغ المحصلة منها 31,317,856 دينارا وأخيرا شركات الزكاة بمبلغ وقدره 16,737,809 دنانير.

وأوضحت الإحصائية انه تم تطبيق قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة حيث يتم تحصيل نسبة مقدارها 1٪ بشكل سنوي من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة بهدف دعم الميزانية العامة للدولة ولهذه الشركات عند تقديم اقراراتها بالمستحق عليها مرفقا بها ميزانياتها السنوية بموجب ذلك القانون ان تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصل كما ان لها ان تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها او جزءا منه إلى إحدى الخدمات العامة.

● محمود فاروق

لتطوير خدمات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«مشاريع الكويت» توقّع مذكرة تفاهم مع «أوريكس اليابانية»

فيصل العيار ويوشيهيكو ميياوشي خلال الإعلان عن توقيع مذكرة التفاهم بين الشركتين

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة امس عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أوريكس وهي أكبر مجموعة للخدمات المالية غير المصرفية في اليابان. وتعتزم شركتا المشاريع وأوريكس تأسيس تحالف استراتيجي لتطوير خدمات الإجارة والخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتضمن مذكرة التفاهم بين الشركتين أيضا نية إجراء دراسة جدوى تبدأ خلال الأشهر الثلاثة المقبلة للنظر في إمكانية إنشاء شركة إجارة في الجزائر. وقد وقع ممثلون عن الشركتين مذكرة التفاهم في حفل توقيع أقيم في الكويت مؤخرا، وقالت الشركتان إن الانسجام بينهما من شأنه أن يتيح لهما جمع خبراتهما وتجاربهما من أجل توسيع عملياتهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت فيصل العيار في كلمة ألقاها خلال توقيع المذكرة: «تعتبر شركة أوريكس إحدى أكبر شركات الخدمات المالية في العالم ويسرنا موافقتهم على دراسة إمكانية التعاون معنا.إن خبراتهم إلى جانب معرفتنا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيتيحان لنا تقييم إمكانات إنشاء شركات للإجارة في بعض أسواقنا الرئيسية.وإن نيتنا لإجراء دراسة جدوى تأسيس شركة إجارة في الجزائر تستند الى تجربتنا الإيجابية في هذا البلد.إن الجزائر تتمتع ببيئة ملائمة لممارسة الأعمال التجارية وتمتلك إمكانيات هائلة لهذا النوع من الأنشطة. ويسعدني أن أرحب بالسيد ميياوشي وفريق عمله في الكويت لتوقيع مذكرة التفاهم بين الشركتين».

بدوره قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة أوريكس يوشيهيكو ميياوشي «أود التعبير عن سعادتي لزيارة الكويت والدخول في شراكة مع شركة مشاريع الكويت. إن كلا من شركتي المشاريع وأوريكس تملكان فلسفة الأعمال والأهداف ذاتهما وقد وضعنا اليوم الأسس لعلاقة مثمرة وطويلة الأجل. إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل بالنسبة لشركة أوريكس سوقا مهما ونحن نأمل التوسع في أنشطتنا بالتعاون مع شركة المشاريع. إن عمليات الإجارة تلعب في جميع أنحاء العالم دورا مهما في إنشاء بنية تحتية صناعية وتوفير فرص العمل من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن انتشار هذا القطاع في هذه المنطقة لا يزال منخفضا.ونحن نعتقد أنه من خلال مشروعنا المشترك مع شركة المشاريع لن نؤسس أعمالا ناجحة فقط بل سنساهم أيضا في تطوير اقتصاديات البلدان التي سنعمل فيها».

هذا وتلعب شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) دور المستشار الاستراتيجي لصالح كل من شركتي المشاريع وأوريكس على صعيد دراسة الجدوى للسوق الجزائري.

«الجمان»: 7 حركات في قوائم كبار الملاك بالشركات المدرجة خلال الأسبوع الماضي

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل مختصر لحركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2012/10/18، انه تم رصد 7 حركات في قوائم كبار الملاك خلال الأسبوع وذلك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد توزعت تلك الحركات بواقع حركتين لكل من الخروج والدخول والخفض، بينما كانت هناك حركة واحدة للرفع تمثلت في رفع شركة الجسر المتحدة العقارية حصتها في «الجزيرة» بمقدار 0,740 نقطة مئوية من 8,350٪ إلى 9,090٪. أما عمليات خفض الملكيات في قوائم كبار المساهمين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2012/10/18 فقد كانت حركتين فقد خفضت شركة أمار القابضة حصتها في «رمال» بمقدار 1,365 نقطة مئوية من 14,551٪ إلى 13,186٪، كما خفض صندوق الوطنية الاستثماري حصته في «سكب ك» بمقدار 0,500 نقطة مئوية من 6,743٪ إلى 6,243٪، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الوطنية الاستثماري من أبرز وأكبر الصناديق الناشطة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تم رصد خروجه من قوائم كبار الملاك وتخفيض حصصه في بعض الشركات المدرجة، والذي قد يرجع إلى المتغيرات الجوهرية التي طرأت على الشركة المديرة لذلك الصندوق وهي شركة الاستثمارات الوطنية، وذلك على خلفية إعادة الهيكلة الجزئية لمجموعة الخرافي التي تسيطر على الشركة المذكورة. وبما يتعلق بعمليات الدخول والخروج من قوائم كبار المساهمين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2012/10/18، اشار «الجمان» الى انه كانت هناك حركتان لكل من الدخول والخروج، حيث دخل علي أحمد زبيد في قوائم كبار الملاك في «هيومن سوفت» بنسبة 10,530٪ من رأسمالها، والذي يبدو أنه مقابل خروج آمنة قيس سلمان الدريعي من ذات القائمة، ولو بفارق طفيف في النسبة حيث كانت حصتها في «هيومن سوفت» 10,350٪ من رأسمالها، كما دخل المصرف العقاري (الإمارات العربية المتحدة) في قائمة كبار الملاك في «أريج» بنسبة 5٪ من رأس مالها، كما خرجت «الصفوة» وشركاتها التابعة والزميلة من قائمة كبار الملاك في «صفاة طاقة»، حيث كانت تمتلك 8,459٪ من رأس مالها، علما أن كتلة «الصفاة» التي تعتبر «الصفوة» احدى أذرعها الاستثمارية الرئيسة تعاني من مصاعب مالية وقانونية جسيمة حاليا، حيث إنها من أكثر الكتل الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية تضررا من الأزمة التي حلت بالبورصة الكويتية منذ الربع الثالث 2008.

الملكيات المنخفضة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2012/10/18

المساهم	رمز الشركة	الملكية (٪) كما في 2012/10/11	2012/10/18	الفرق (نقطة مئوية)
شركة أمار القابضة	رمال	14,551	13,186	1,365ـ
صندوق الوطنية الاستثماري	سكب ك	6,743	6,243	0,500ـ

عمليات دخول المساهمين من قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2012/10/18

المساهم	رمز الشركة	النسبة الحالية ٪
علي أحمد زبيد	هيومن سوفت	10,530
المصرف العقاري – الإمارات العربية المتحدة	أريج	5,000

عمليات خروج المساهمين من قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2012/10/18

المساهم	رمز الشركة	النسبة السابقة ٪
«الصفوة» وشركاتها التابعة والزميلة	صفاة طاقة	8.459
آمنة قيس سلمان الدريعي	هيومن سوفت	10.350

الملكيات المرتفعة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2012/10/18

المساهم	رمز الشركة	الملكية (٪) كما في 2012/10/11	2012/10/18	الفرق (نقطة مئوية)
شركة الجسر المتحدة العقارية	الجزيرة	8,350	9,090	0,740